

دور الخصخصة المصرفية في عملية التنمية الاقتصادية- الجزائر نموذجا-

محاجبية نصيرة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير / جامعة باجي مختار - عنابة

الملخص:

في ظل متغيرات العالم المتسارعة وما أفرزته من نظام اقتصادي جديد أبرز سماته تفعيل الحرية الاقتصادية وإزالة العوائق أمام تدفق المعلومات وتجارة السلع والخدمات، والاتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية والبقاء لمن يملك مقومات التقدم التقني والرأسمالي، عرف دور الدولة في الحياة العامة تطورات عديدة منذ بداية القرن السادس عشر حتى الوقت الراهن . آخر هذه التطورات ما عرفه دور الدولة في نهاية القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين والتي تصب في مجملها بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاتجاه نحو خصخصة المشروعات العامة.

ولما كان النظام المصرفي يحتل الصدارة في نجاح اقتصاد أية دولة إذ يلعب دورا أساسيا وبارزا في النشاط الاقتصادي ويشكل مركز الثقل والعمود الفقري والقوة الدافعة نحو التطور، كان أحد أهم القطاعات التي وجبت فيها الخصخصة، ولم يكن بالطبع النظام المصرفي الجزائري بمنأى عن هذا بل نتيجة لانتقال الجزائر من النظام الموجه إلى نظام اقتصاد السوق عرف مسار المنظومة المصرفية الجزائرية تطورا شكل فيه قانون النقد والقرض منعطفا حاسما.

الكلمات المفتاحية : الخصخصة - الاستثمارات الأجنبية - النظام المصرفي - اقتصاد السوق - الكفاءة الاقتصادية - القطاع الخاص - القطاع العام .

Résumé :

Dans le cadre de l'évolution rapide du monde et les conséquences du nouveau système économique dont le principal caractère est la garantie de la liberté économique et la suppression des difficultés et face au flux d'informations et le commerce en marchandises et services ainsi qu'au recours aux regroupements économiques et la pérennité de celui qui détient les éléments de l'évolution technique et capitaliste, le rôle de l'Etat dans la vie publique a connu de nombreuses évolutions depuis le début du 16^{ème} siècle jusqu'à nos jours. La dernière de ces évolutions est celle qu'a connue l'Etat à la fin du 20^{ème} siècle et les

premières années du 21^{ème} siècle qui concerne dans son ensemble, la nécessité de diminuer le rôle de l'Etat dans la vie économique et l'orientation vers la privatisation des projets publics.

Du fait que le système bancaire soit le principal acteur de la réussite économique d'un Etat, car il joue un rôle principal et prépondérant dans l'activité économique et représente la base de l'évolution, il fut un des plus important secteurs qui nécessita une privatisation. Ainsi, le système bancaire algérien n'a pu que suivre cette trajectoire du moment qu'il est passé du système dirigé au système de l'économie du marché. Le système bancaire algérien a connu des évolutions dont la loi sur la monnaie et le crédit représente une orientation déterminante.

Mots clés : Privatisation, investissements étrangers, système bancaire, économie du marché, la capacité économique, secteur privé, secteur public.

المقدمة :

يشهد العالم منذ ثمانينات القرن العشرين عهداً جديداً يتسم بجملة من التطورات مست كل القطاعات لاسيما الاقتصادية منها تمثلت أساساً في : الشركات متعددة الجنسيات العملاقة دولية النشاط - التطورات التكنولوجية الواسعة و المتسارعة وبالذات ما يتصل منها بالتقنيات المتقدمة، وخصوصاً التي ترتبط بثورة المعلومات والاتصالات وتقنياتها واستخدام الحاسوب والانترنت - تجاوز الزمان والمكان في إتمام المعاملات والصفقات. أطلق على كل ذلك ما نعرفه اليوم تحت مصطلح - العولمة -.

دخل بذلك الاقتصاد العالمي إلى الألفية الثالثة " قرن العولمة " محملاً ومتأثراً بمجموعة من التغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية التي كان ولازال وسيظل لها تأثيراً جذرياً وعميقاً على أداء وأعمال المصارف من منظور أن النظام المصرفي يلعب دوراً حيوياً في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، فهو الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي، وتعد المصارف التجارية المكون والمؤثر والفعال في هيكل النظام المصرفي.

والجدير بالذكر أنه تحت مظلة العولمة جرت تغييرات جذرية وتصحيحات هيكلية في أغلب الدول لاسيما النامية منها، خصوصاً بعد انهيار النظام الاشتراكي، ولصالح سيادة النظام الرأسمالي وعولمته، هذه التحولات التصحيحية تضمنت بذلك الأخذ بألية السوق والاقتصاد الحر، والتحول من سيطرة القطاع العام وقيادته للنشاطات الاقتصادية إلى القطاع الخاص وقيادته للنشاطات الاقتصادية من خلال بروز فلسفة اقتصادية جديدة أطلق عليها سياسة الخصخصة.

هكذا اتجهت أغلب الدول إلى إجراء التصحيحات الهيكلية وخصخصة مرافقها العامة، وتأتي أهمية خصخصة المصارف العامة في إطار تطوير النظام المصرفي وزيادة قدرته التنافسية على ضوء الاتجاهات العالمية للعمل المصرفي في أواخر القرن الماضي .

الجزائر واحدة من الدول النامية التي شرعت في إجراء مجموعة من الإصلاحات منذ ثمانينات القرن العشرين تتدرج أساساً في الخروج والتحول من النظام الاشتراكي إلى الاندماج في النظام الرأسمالي

تحت وطأة تطبيق اقتصاد السوق، ليشهد بذلك القطاع المالي أولى الإصلاحات باعتماد قانون النقد والقرض في أبريل 1990، وكان ذلك إيذانا بانتهاء مرحلة التخطيط والدخول إلى مرحلة السوق الحرة، وكان الهدف الأسمى للقانون هو تنظيم القطاع المصرفي والمالي.

أهمية الموضوع :

- لما كان النظام المصرفي هو الممول الأساسي لأي اقتصاد وفي أي دولة، فإن فعاليته و نجاعته وقدرته على التمويل تعد أمراً هاماً في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب تسليط الأضواء على النظام المصرفي الجزائري.
- حتى يكون النظام المصرفي قوي و سليم لابد أن تمتلك المصارف مراكز مالية قوية، الأمر الذي يتطلب البحث عن وسيلة تمكنها من ذلك.
- تعتبر خصخصة المصارف من المواضيع المعاصرة والجديدة المطروحة منذ عقد التسعينات من القرن الماضي على الاقتصاد الجزائري ، وتعد أحد أهم الحلول المطروحة لدفع عجلة الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة وتسريعها.
- تزايدت وتيرة الأخذ بالخصخصة باعتبارها عنصراً حاسماً في عملية التحول الاقتصادي في جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد حثت المنظمات الدولية على الإسراع في تطبيقها.

أهداف الدراسة :

من خلال موضوع خصخصة النظام المصرفي الجزائري نهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- ✓ دراسة و تشخيص النظام المصرفي الجزائري.
- ✓ إبراز أهم التطورات و الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري.
- ✓ التعرف على إستراتيجية خصخصة المصارف وتطورها .
- ✓ الوقوف على واقع أداء المصارف الخاصة ومعوقاتهما ضمن هذا النظام.

مشكلة الدراسة:

في خضم التطورات والمتغيرات المالية المتلاحقة التي يشهدها العالم اليوم: هل يمكن للنظام المصرفي الجزائري أن ينتهج سياسة الخصخصة بخطى واثقة كأحد البدائل المطروحة لتطوره و تمكنه من مواجهة المنافسة المحتدمة؟.

افتراضات الدراسة : للإجابة على المشكلة المطروحة استندنا إلى الفرضيتين التاليتين :

✓ إن إستراتيجية خصخصة المصارف هي أحد الحلول المطروحة للنهوض بالقطاع المصرفي ورفع كفاءته، وتحسين قدراته التنافسية، وخير دليل على ذلك تجارب بعض الدول العربية في الخصخصة.

✓ إن عملية إصلاح النظام المصرفي الجزائري ضرورة حتمية أملتتها وضعيته التي لا ترتقي إلى المستوى المطلوب، وأهميته في تمويل التنمية الاقتصادية لاسيما في الضوء تحديات ورهانات الألفية الثالثة.

خطة الدراسة : من أجل التحقق من هذه الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين:

✓ المبحث الأول : الإطار النظري للخصخصة وتجارب بعض الدول العربية.

✓ المبحث الثاني : خصخصة النظام المصرفي الجزائري ودوره في رفع وتيرة التنمية الاقتصادية.

1- إستراتيجية خصخصة المصارف وتطبيقها في الدول العربية:

إن تدخل الدولة في الاقتصاد أنتج العديد من السلبيات في أغلبية الدول المتقدمة و السائرة في طريق النمو على حد سواء وذلك من خلال العجز الميزاني الكبير و تضخيم دور القطاع العام العاجز، الغير الناجع أساسا على دعم المنافسة الدولية في مفهوم عولمة الاقتصاديات، الأمر الذي دعم ظهور سياسة الخصخصة التي تسعى أساسا على تحسين خصائص المؤسسات في ظل المراقبة المباشرة للدولة و ذلك لجعلها أكثر قدرة على المنافسة، و أكثر قدرة على الاستيعاب السريع للتكنولوجيا الحديثة من أجل مواجهة قوة المنافسة الدولية.

تعتبر الخصخصة ظاهرة عالمية لا تتعلق فحسب بالدول ذات النظام الليبرالي بل تمس كل دول العالم، كما تمس كل قطاعات النشاط الاقتصادي بما فيها القطاع المصرفي.

1-1- ماهية خصخصة المصارف:

يعد الاتجاه نحو خصخصة المصارف العامة أحد أهم الانعكاسات و التغيرات التي أفرزتها العولمة على النظام المصرفي، باعتبار هذا الأخير يحتل موقعا متميزا و حيويا، شديد التأثير و التأثير بالبيئة المحيطة به على المستويين المحلي و العالمي.

أولا - خصخصة المصارف: النشأة و المفهوم :

على الرغم من أن مصطلح الخصخصة « Privatisation » ظهر لأول مرة في قواميس اللغة في أوائل الثمانينات وبالتحديد في عام 1983م، لكن كتب التاريخ تبين أن الخصخصة قد وجدت منذ أواخر القرن السادس عشر أثناء تطور الصراع بين المملكة المتحدة و اسبانيا، حيث اعتمدت الملكة إليزابيث الأولى على القطاع الخاص لتمويل البحرية و المستعمرات مقابل إعطائهم الغنائم من الحرب،

أما عام 1969م فقد كانت البداية الحقيقية للبدء في تطبيق أول عملية نقل الملكية العامة، مبتدئة بصناعة النقل و الطاقة و الاتصالات و الفولاذ و بناء السفن.(د.رفعت عبد الحليم الفاعوري، 2004، ص6)

ولمصطلح الخصخصة مترادفات كثيرة تعبر عن نفس المفهوم، مثل الخاصية، و التخصيصية و التخصيص، والخصوصية، لكن الآداب الاقتصادية تفضل استخدام مصطلح الخصخصة الذي اقترحه مجمع اللغة العربية في جمهورية مصر العربية. (د.فالح أبو عامرية، 2008، ص ص: 10-12)

يعرف البعض الخصخصة بأنها، "تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، إدارة أو إيجارا أو مشاركة أو بيعا أو شراء في ما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة". (مصطفى محمد العبد الله، 1999، ص47)

كما تعرف بأنها "نقل لملكية مشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص"(د.جمال محمود الكري، 1998، ص11)

كما تعرف الخصخصة حسب ما تم اعتماده في أكثر بلدان العالم التي أخذت بتنفيذ هذه السياسة الاقتصادية مثل المملكة المتحدة و تشيلي و أمريكا و عدد من بلدان أوربا و مصر و عمان و الأردن: "بأن الخصخصة تعتبر سياسة اقتصادية تهدف في المقام الأول إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بوجه عام، وذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد و إعادة هيكلة الأدوار بين الحكومة و القطاع الخاص و تقنياتها، و تشجيع القطاع الخاص، الذي من المفترض أن يتميز عن القطاع العام بانخفاض درجة البيروقراطية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة، وقدرته على تحسين الجودة والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمار للمساهمة في إدارة الاقتصاد". (د.فالح أبو عامرية، 2008، ص 15)

من خلال جملة التعاريف المقدمة نصل إلى أن الخصخصة تتمثل في زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية أو في تشغيل و إدارة الوحدات الإنتاجية في الدولة.

ثانيا - دوافع خصخصة المصارف:

ترجع عملية خصخصة المصارف لكثير من الدوافع و الأسباب يمكن رصد أهمها فيما يلي: (د.عبد الحميد عبد المطلب، 2001، ص ص: 219-225).

- 1- زوال دوافع الملكية العامة للمصارف في ظل العولمة حيث أن التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي كان كابحا للنشاط المالي بصفة عامة و النظام المصرفي بصفة خاصة.
- 2- مواجهة التحديات و المتغيرات التي تواجه العمل المصرفي في ظل العولمة و التي من أبرزها :
 - تغير طبيعة النشاط المصرفي بعد تراجع أهمية الخدمة المصرفية التقليدية.

- تزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي كمنافس في المصارف.
 - تزايد اتجاه الأفراد إلى تحويل مدخراتهم في المصارف إلى أدوات الاستثمار في سوق المال بشكل مباشر.
 - التوسع في الخدمات الالكترونية المصرفية.
- 3- تحقيق عدد من الجوانب الإيجابية مثل: الوصول إلى تطبيق المصارف الشاملة و تعميق المشاركة في الثورة المصرفية العالمية، وضخ رؤوس أموال جديدة، وتطوير الإدارة والارتقاء بمستوى كفاءة العاملين وزيادة الإنتاجية و تحسين الخدمات المصرفية، و توسيع النطاق الجغرافي للخدمات والأنشطة مع تطويرها و تحديثها بصفة مستمرة ومن ثم إيجاد فرص أفضل للاستثمار و تقليل معدلات المخاطرة و تنمية سوق رأس المال.
- 4- تعد خصخصة المصارف من بين أهم التشريعات الجديدة المطبقة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي من أجل مواكبة الانطلاقة الاقتصادية الجديدة نحو المزيد من التكيف مع العولمة و في خضم إطار السوق، وتطبيقا للسياسات التي تضمن سلامة المعاملات المصرفية و المالية، وتجذب العديد من التغيرات و الوفورات و الأزمات و التجاوزات التي كشفت عنها الانهيارات التي حدثت في جنوب شرق آسيا، وبالتالي الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد دون مخاطر و مشاكل تعوق تقدم الاقتصاد الوطني.
- 5- تعد خصخصة المصارف من بين أحد المداخل الرئيسية الضرورية للبدء في تطوير الجهاز المصرفي، وزيادة الكفاءة المصرفية و القدرة التنافسية للقطاع المصرفي.

ثالثاً - أهداف خصخصة المصارف:

يوجد الكثير من الدراسات التي تثبت أن خصخصة المصارف لم تأتي فقط نتيجة لأسباب أتى بها العصر، بل كذلك جاءت من أجل العمل على تحقيق جملة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي: (د. طارق عبد العال، 2001، ص ص: 225-226)

1. زيادة المنافسة في السوق المصرفية و تحسين الأداء الاقتصادي: من بين أهم العوامل التي تعمل على خفض هامش الوساطة المالية زيادة المنافسة بين المصارف التي تعمل على توجيه الائتمان المصرفي نحو المشروعات الأكثر إنتاجية وربحية، وهذا من شأنه أن يساهم في إعادة تخصيص الائتمان المصرفي بالاعتماد على المعايير الاقتصادية السليمة.
2. تنشيط سوق الأدوات المالية و توسيع قاعدة الملكية: تعمل خصخصة المصارف العامة من خلال طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية على زيادة المعروض من الأوراق المالية وبالتالي زيادة سعة السوق وتطورها، خاصة بعدما أصبحت أسهم المصارف تتمتع بثقة كبيرة في التداول،

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن طرح أسهم بالاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لإفراد المجتمع، مما قد يشجعهم على زيادة مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسهم و يساهم في تسهيل عملية تحويل الملكية العامة للمصارف إلى الملكية الخاصة.

3. تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمة المصرفية، إن خصخصة المصارف تتيح حرية أكثر في اتخاذ القرارات سواء في مجالات الاستثمار أو أداء الخدمات المصرفية،و أيضا المساهمة في دعم أسواق المال و النقد، كما نعلم أن المصارف تخضع باستمرار لعوامل المنافسة و التطور المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي، مما يجعلها بحاجة دائمة إلى تحرير الإدارة وزيادة درجة استقلالها بمنأى عن التدخل الحكومي، لاسيما و أن المصارف المشتركة و مصارف الاستثمار و الأعمال و فروع المصارف الأجنبية تستقطب أفضل العناصر البشرية المتاحة لدى المصارف العامة.

4. ترشيد الإنفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية: قد يعمل تخفيض سيطرة الدولة على المصارف إلى دفع الحكومة نحو ترشيد إنفاقها العام،كذلك خصخصة المصرف تتيح إدارة السياسة النقدية بطرق غير مباشرة مثل استخدام عمليات السوق المفتوحة و بكفاءة أكبر في ظل وجود أوراق مالية متطورة بدلا من التدخل في تخصيص الائتمان.

5.

و حتى يصل برنامج الخصخصة إلى تحقيق أهدافه لابد وأن يسير تدريجيا وبعد إعداد رؤية موحدة للجهاز المصرفي، وهذه المسألة تحتاج إلى دراسات تحليلية لهيكل الجهاز المصرفي والوضع المالي تحت شروط وضوابط ودراسات تحكم نمط الملكية المتوقع، وإعداد سيناريو لتوقع تأثير عملية الخصخصة على السوق و السهم بالبورصة، كما لا ننسى تأثير مختلف التطورات الإقليمية و العالمية و القدرة التنافسية للمصارف في المستقبل.

ومهما يكن من أمر فالمنتظر من عملية الخصخصة في القطاع المصرفي هو تحقيق الهدف المنشود منها، لا سيما فيما يتعلق بتحسين و تطوير الخدمة المصرفية وزيادة الإنتاجية و سلامة المعاملات وزيادة القدرة التنافسية في ظل العولمة.

نستحضر هنا مقولة الدكتور عبد الحميد عبد المطلب عندما قال: "إن النشاط المصرفي هو أحد الأنشطة التي يمكن أن يتنافس فيها العام و الخاص و في ذلك فليتنافس المتنافسون و هو ما يؤكد مرة أخرى أن خصخصة المصارف إذا عمقت المنافسة فهي أضفت نجاح لبرنامج الخصخصة في مجال المصارف.....". (د. عبد الحميد عبد المطلب، 2001، ص223)

1-2- طرق و إجراءات خصخصة المصارف:

أولاً- طرق خصخصة المصارف:

على الرغم من اختلاف طرق الخصخصة من دولة إلى أخرى، ومن نظام سياسي واجتماعي إلى نظام سياسي و اجتماعي آخر، ومن وقت إلى آخر، فإنه يتطلب في كل الظروف الفهم العميق و الدراسة الجيدة، والمعرفة بكافة أبعاد كل طريقة و بمختلف جوانبها، وفيما يلي نعرض أهم الطرق المستخدمة عالمياً. (العديد من المراجع)

أولاً- طرح أسهم المصرف بالبورصة:

تعد هذه الطريقة أحد أهم طرق الخصخصة التي تقوم بها الدول في سبيل خصخصة وحداتها الحكومية و العامة، إذ يتم طرح أسهمها للبيع في البورصة، وبناء على هذا البيع تتم الخصخصة، وتتميز هذه الطريقة بـ:

- جماهيرية عملية الخصخصة.
- زيادة اهتمام من جانب المجتمع بالبرنامج.
- تحقيق فاعلية أداء البرنامج و نجاح العملية.
- و إذا كانت الدولة تمتلك بورصة نشطة للتعامل على الأوراق المالية تتم فيها كافة المعاملات فإنه يتم ما يلي:

1. تحديد سعر عام لطرح الأسهم: يتميز هذا السعر بجاذبية للجماهير وبالعادلة الكاملة كما يكون محدداً وفقاً للمبادئ العامة للتسعير.

2. يقوم الأفراد بالاكتتاب العام للسهم سواء بعدد معين من الأسهم أو بشراء حصة معينة لكل مساهم، أو ترك الأمور حاكمة و متحركة في عملية الطرح العام.

3. يتم إعادة تقييم سعر السهم بالبورصة، خاصة إذا ما كان الطرح يتم على شرائح و ليس على شريحة واحدة، ويتم تسعير كل شريحة وفقاً لمقدار ما تساهم به حركة العمليات و المعاملات في البورصة.

4. الوصول إلى السعر المناسب التي تتم به العمليات في البورصة "وفقاً لعلاقة العرض و الطلب".

5. إعادة تدوير و تنمية المشروع بشكل كلي للتأكد من سلامة قوته المالية و تحقيق أهدافه العليا.

ثانيا - بيع لمستثمر رئيسي:

في ظل تحسين أداء المصرف ورفع كفاءته لابد أن يكون المستثمر الرئيسي على درجة عالية من التكنولوجيا و الإمكانيات الواسعة، لتطبيق هذا الأسلوب تتجلى ضرورة تمتع المصرف المركزي بالقوة و الاستقلالية و الفعالية في ضبط السوق النقدي و المالي، وحماية أموال المودعين، وضبط المعروض النقدي و السيولة، والقيام بالرقابة الفعالة على المصارف.

مما تجدر الإشارة إليه في هذه الطريقة هو جنسية المستثمر الرئيسي، إذ يفضل البعض البيع لمستثمرين محليين فقط خوفا من سيطرة الأجانب الذين سوف يقومون بعد الخصخصة بتحويل الأرباح إلى بلدانهم الأصلية، ليفضل البعض الآخر البيع لمستثمر أجنبي استراتيجي بحثا عن الأداء المتميز و التكنولوجيا المصرفية الفعالة، و التطوير الفني، مع الاتفاق على البرامج التدريبية من أجل رفع مهارات و كفاءات العاملين، مما ينتج عنه رفع القيمة السوقية لسهم المصرف.

و يكون البيع لمستثمر رئيسي إما بناء على المنافسة "اختيار المستثمر الأفضل"، أو عن طريق عروض شراء، أو من خلال بيع أصول و بضائع يمتلكها المصرف لمستثمر رئيسي "مثلا بيع شركات مشتركة أنشأها المصرف".

ثالثا - إيجار طويل الأجل:

من خلال هذه الطريقة تظل ملكية المصرف تابعة للدولة ليتولى المؤجر عملية إدارة الأصول المؤجرة له لمدة طويلة الأجل، ووفقا لشروط و ضوابط و بنود يتم مراعاتها في هذا الشأن.

رابعا - المشاركة بين القطاع العام و الخاص:

هي مشاركة قائمة بين القطاع الحكومي و القطاع الفردي الخاص، يراد منها تحريك و تفعيل متطلبات المشروع، وزيادة فعاليته، ورفع كفاءته، وتقليل ذلك العبء الروتيني الذي يحكم عمل القطاع العام الحكومي، تكون هذه المشاركة محكمة بطريقة قياسية تناسبية، تختلف باختلاف الظروف التي يمر بها المصرف المطروح للخصخصة، وتعتمد على إجراء تغيير جذري في هيكل إدارة المصرف بإدخال القطاع الخاص إلى مجلس إدارته، و بالتالي إحداث نوع من التوازنات الحركية الفاعلة التي تضيف نوعا من الحركية و الحيوية إلى هذا المصرف.

وقد تكون هذه المشاركة إما مشاركة متزايدة للقطاع الخاص و الأفراد أو مشاركة ثابتة لهم.

خامسا - بيع مهجن و مشترك:

وهي عملية امتزاج بين القطاع الخاص الوطني و القطاع الخاص الأجنبي، إذ يعمل كل منها لتجديد صلاحية المصرف المعروض للخصخصة، و إدخال كافة التطورات عليه، وتحسين سمعته التشغيلية و التنفيذية، والارتقاء بالعمليات التنفيذية التي تتم فيه.

وتقوم عملية البيع المهجن و المشترك على قيام كل من مصارف القطاع العام و المشتركة بالدخول معا في شراء أحد المصارف العامة، والتي يتم عرضها وفقا لشروط محددة، و بالتالي تنتزع الملكية وفق مساهمات كل من المصارف العامة، و المصارف الخاصة، وتتحدد بناء على ذلك الشروط الخاصة بالتعامل الارتباطي مع المصرف المزعم خصصته.

ثانيا - إجراءات خصخصة المصارف:

تتلخص إجراءات خصخصة المصارف العامة في: (العديد من المراجع)

✓ تهيئة الرأي العام و مناقشة الجوانب المختلفة لعملية خصخصة المصارف، إذ يجب القيام بهذه الحملة قبل البدء في تنفيذ الخصخصة، من أجل إدراك ووعي مفاهيمها و أثارها المتوقعة.

✓ إجراء التعديلات القانونية اللازمة لخصخصة المصارف، كإصدار قوانين و تشريعات منظمة لعمليات الخصخصة تتجلى من خلالها كيفية التنازل عن المصارف العامة، و نسبة الأصول المتنازل عنها.

✓ التقسيم الدقيق و الموضوعي لأصول و خصوم المصرف بما يتضمنه ذلك من ضرورة الإفصاح و الشفافية.

✓ إعادة هيكلة المصارف محل الخصخصة، و معالجة مشاكل القروض المتعثرة، و بحث إمكانية دمج بعض الوحدات المصرفية في إطار تهيئتها للخصخصة، فضلا عن زيادة قدرتها على المنافسة من أجل دخول الأسواق العالمية.

✓ ضمان حقوق العاملين بالمصارف محل الخصخصة.

✓ اختيار الأسلوب الذي يتماشى مع أهداف الدولة من خصخصة مصارفها.

✓ تدعيم كفاءة الرقابة المصرفية و المالية من خلال :

1- تطوير التشريعات المنظمة لعمل المصارف.

2- إصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار.

3- وضع ضوابط ملكية المصارف.

دعم استقلال المصرف المركزي وتدعيم قدرته الإشرافية لضمان قيامه بواجباتها بعيدا عن الضغوط السياسية.

1-3- تجارب بعض الدول العربية في خصخصة المصارف:

نتيجة لما عرفه القطاع المصرفي العربي في الألفية السابقة من مكامن ضعف جعلته غير قادر على مواجهة المنافسة المحتدمة في السوق المصرفي العالمي، خطى صندوق النقد العربي خطوات فاعلة للنهوض بهذا القطاع وجعله قطاع متطور قادر على البقاء والاستمرار في زمن العولمة والمنافسة؛ لاسيما من خلال تدعيمه لسياسات تسهيل التصحيح الهيكلي التي دفعت الكثير من الدول العربية إلى مباشرة تنفيذ برامج الخصخصة. والملحق رقم (1) يوضح ذلك.

أولا - تجربة الخصخصة المصرفية في الأردن :

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها الأردن في ثمانينات القرن الماضي دخل الجهاز المصرفي في مسيرة الإصلاحات ابتداء من سنة 1989 ؛ وفي واقع الأمر تعد تلك الظروف نقطة الانطلاق للمصرف المركزي الأردني في إصلاح نظامه المصرفي وجعله أكثر كفاءة وفعالية لمواجهة التحديات التي عرفها الاقتصاد الأردني.

وقد حرص المصرف المركزي الأردني والقائمين على القطاع المصرفي بشكل عام على تطوير وتحديث التشريعات المصرفية بما يتماشى مع التطورات التي حصلت في الصناعة المصرفية بشكل عام عالميا ومحليا، وفي هذا الإطار صدر قانون المصارف رقم 28 لسنة 2000 ، والذي يعد من أهم القوانين العصرية والمتطورة ضمن قوانين المصارف في الدول العربية ، وبذلك حظيت هذه الجهود بتكوين نظام مصرفي متطور تمكن من تحقيق العديد من الإنجازات النوعية والمتمثلة في تقديم خدمات مصرفية ومالية متنوعة، وعلى درجة عالية من التطور، وبما يتوافق مع متطلبات العمل المصرفي الحديث كتقديم: خدمات الاستشارات المالية، التمويل التأجيري، خدمات ومنتجات إلكترونية (من خلال شبكة الصراف الآلي (A.T.M)) ، خدمات الاستثمار للأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص على حد السواء..... الخ من الخدمات.

وفضلا على ذلك، إن الشبكة المصرفية للمصارف المرخصة والعاملة في المملكة الأردنية قد غطت سائر أنحاء المدن الرئيسية في المملكة؛ دون أن ننسى الدرجة العالية التي يتمتع بها العاملين في القطاع المصرفي الأردني والتي أصبحت يحتذي بها في باقي المصارف في مختلف الدول العربية.

ثانيا- تجربة خصخصة المصارف في لبنان :

تعد لبنان بخلاف الدول العربية دولة ذات قطاع عام- بما يعنيه من مؤسسات اقتصادية تملكها الدولة- ضعيفا، ومع ذلك أخذت في إصدار اللوائح والتشريعات لتدعيم برامج الخصخصة من أجل تدعيم النهوض الاقتصادي.

ونتيجة لعملية إعادة الهيكلة التي شهدتها القطاع المصرفي اللبناني خلال العقد الأخير من القرن الماضي، فقد تبوأ مركزا إقليميا مرموقا في التمدد إلى الأسواق الخارجية، واستقطاب الرساميل والاستثمارات والانتشار والتواجد في الأسواق الإقليمية والدولية. فهو يتميز بقدرات ومميزات تنافسية تؤهله لتعزيز دوره الإقليمي والخارجي ومن أهمها :

- حيافة القطاع المصرفي على موجودات تقارب 60 مليار دولار، أي ما يزيد عن 4 أضعاف إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يضاهي موجودات القطاعات المصرفية في بلدان إقليمية غنية بمواردها النفطية.
- وجود بنية قانونية متطورة ، عمادها نظام السرية المصرفية التي يكاد ينفرد به لبنان ليس في المنطقة فحسب، بل مع دول عديدة في العالم، من دون الإخلال بالمعايير الدولية الحديثة في الإفصاح والشفافية ومكافحة الأموال غير المشروعة عبر القانون رقم 2001/318.
- استقطاب القطاع المصرفي لمهارات وكفاءات دولية في مجال الأعمال المصرفية والمالية والاستثمارية، سواء من جيل الشباب الذين يحملون شهادات عالية من جامعات مرموقة، أو من ذوي الخبرات في العمل المصرفي والمالي الحديث وجلهم من اللبنانيين الذين تملسوا العمل بمؤسسات دولية.
- تطوير شامل لبيئة الأعمال والوسائل المستخدمة بما يتوافق مع تطلعات الممولين والمستثمرين واحتياجات الأسواق، وبشكل خاص بالنسبة للخدمات والمنتجات المرتبطة بالعمل المصرفي الحديث.
- استخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة ومواكبة الجديد منها على الصعيد العالمي، سواء بالنسبة للكفاءات البشرية أو بالنسبة للأجهزة والمعدات، حيث يمكننا التأكيد، بأن الاستثمار في التكنولوجيا يشكل أحد أهم أبواب الإنفاق لدى المصارف اللبنانية.

4- خصخصة النظام المصرفي الجزائري ودوره في رفع وتيرة التنمية الاقتصادية:

يضطلع النظام المصرفي لاقتصاد أية دولة بمكانة جوهرية تجعله يتواجد في مركز النشاطات و المعاملات الاقتصادية، إذ يقوم بوظيفة الوساطة المالية بين أصحاب الفوائض المالية و أصحاب العجز المالي محققا بذلك منافع على المستوى الجزئي و الكلي، حيث يشجع الاستثمار و يعبئ الادخار، وهو ما جعل منه محورا أساسيا لتمويل الحركة التنموية بالجزائر .

2- 1 - نظرة شمولية على النظام المصرفي الجزائري:

في خضم التحولات السريعة التي يشهدها النظام المالي العالمي، أصبح من الضروري انتهاج إستراتيجية فعالة لإدماج النظام المصرفي الجزائري ضمن الاقتصاد العالمي، وهو ما ألقى حتمية القيام بإصلاحات عميقة لهياكله وآليات عمله مع خلق الوسائل الضرورية التي تسمح له بالتكيف مع المحيط الدولي، وفي هذا الإطار عملت الجزائر منذ استقلالها على بناء نظام مصرفي يتماشى و التنمية الاقتصادية، وهو ما جعلها تمر بالعديد من الإصلاحات و التغييرات، خاصة خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، أين انتقل النظام المالي من نظام يعتمد على نوع واحد من المصارف* إلى نظام مالي يعتمد على قواعد و أسس السوق.

أولا - خصائص النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1986:

إن طبيعة هذه المرحلة جعلت النظام المصرفي يتميز بتنظيمات و قواعد محددة لأدائه، والمرتكزة على خلفية إيديولوجية، حيث ارتكز تنظيم الاقتصاد الوطني على التخطيط و التسيير الاشتراكي، و كانت الدولة مالكة لوسائل الإنتاج و مصادر التمويل، و بالتالي قرارات الإنتاج، التوزيع، التمويل تتخذ بطريقة إدارية. (د.يوسف مسعداوي، 2008، بدون صفحة)

و قد اتسم النظام المصرفي الجزائري خلال هذه المرحلة بما يلي:

- ملكية النظام المصرفي تابعة للدولة.
- خضوع النظام المصرفي لقواعد التسيير الاشتراكي.
- تعاظم دور الخزينة العمومية وتدخلها في منح القروض مما ولد غموضا على مستوى نظام التمويل.
- عدم إقرار الضمانات في حالة منح القروض المصرفية و تقديمها على أساس التوطن المسبق و المركزي.
- تخصص كل مصرف في قطاعات محددة من طرف السلطات الأمر الذي قضى على المنافسة.
- عدم استقلالية المصارف و بصفة خاصة المصرف المركزي و الاستعمال الضيق للآليات التقليدية للسياسة النقدية، حيث يتم تحديد سعر الفائدة بشكل إداري و كذا كل العمليات المصرفية.

بناء على ذلك يتضح ضمنا أن الآليات التقليدية للسياسة النقدية (1962-1985) كانت تستعمل في مجالات ضيقة جدا إن لم نقل كانت معطلة. وذلك تبعا لمتطلبات تلك المرحلة و بما ينسجم و التوجه الاقتصادي المنتهج.

ثانيا- الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري منذ سنة 1986:

لقد عرفت عشرية السبعينات العديد من الصعوبات التي أثرت بصفة مباشرة على المستوى الاقتصادي بشكل عام و على النظام المصرفي بشكل أخص، إذ عجز هذا الأخير عن تعبئة و جمع المدخرات و تمويل الاقتصاد الوطني، الأمر الذي بات معه إجراء إصلاحا عميقا نتيجة ضرورية و مطلبا أساسيا للمنظومة المصرفية الجزائرية، و قد بدأ في تجسيد ذلك منذ سنة 1986 بصدر قانون المصارف و القرض (86-12) بتاريخ 19 أوت 1986م المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية و وضع مخطط وطني للقرض، ثم بعد ذلك شهدت سنة 1988م إصلاحات اقتصادية واسعة بصدر قانون (88-01) في 12 جانفي 1988م والذي منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية (مصطفى عبد اللطيف، 2004، ص 50).

❖ الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض و البنك لسنة 1986م:

نتيجة للأزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات: "انخفاض أسعار البترول و انهيار سعر صرف الدولار" و كذلك المديونية الخارجية التي لجأت إليها السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدتها الحكومة، ظهرت إصلاحات 1986 كرد مباشر من خلال القانون رقم (86-12) الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام المصارف و القرض، إذ من خلاله تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة المصرفية، و في واقع الأمر كان مضمون هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة و القواعد الكلاسيكية للنشاط المصرفي، و توحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية.

أهم الأفكار التي تضمنها نظام المصارف و القرض لسنة 1986: (الطاهر لطرش، 2007 ص 194)

- استعادة المصرف المركزي لدوره كمصرف للمصارف إذ أصبح يتكفل بالمهام التقليدية للمصارف المركزية و إن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة.

- وضع نظام مصرفي على مستويين: تم الفصل بذلك بين المصرف المركزي كملجأ أخير للإقراض و بين نشاطات المصارف التجارية.

- استعادة مؤسسات التمويل لدورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، و أصبح بعد هذا القانون بإمكان المصارف أن تستلم الودائع مهما كان شكلها و مدتها، وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بمنح القروض دون تحديد لمدتها أو للأشكال التي تأخذها، كما استعادت حق متابعة استخدام القرض ورده.

- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل و تغييب مركزة الموارد المالية.

- إنشاء هيئات رقابة على النظام المصرفي و هيئات استشارية أخرى.

❖ الإصلاح المصرفي لسنة 1988م:

نظرا للمستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد و صدور قوانين الإصلاحات في عام 1988 التي شرعت الجزائر في تطبيقها في سياق التحضير إلى التحول الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، لم تعد بعض أحكام قانون 1986 تتماشى و هذه القوانين.

جاء قانون رقم (88-06) الصادر في 12 جانفي 1988 و المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، و في هذا الإطار بالذات جاء القانون (88-06) الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون (86-12) السابق الذكر.

تضمن قانون 1988 إعطاء الاستقلالية للمصارف في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات، و يمكن أن نعرض العناصر الأساسية التي جاء بها هذا القانون فيما يلي : (الجريدة الرسمية، العدد 2، 1988، ص55).

- يعتبر المصرف شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي، هذا يعني أن نشاط المصرف يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة، و يجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية و المردودية، و لكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه.
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- يمكن أيضا لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

- و على المستوى الكلي تم دعم دور المصرف المركزي في تسيير السياسة النقدية وضعها و تنفيذها و من بين ذلك تحديد سقف إعادة الخصم على صالح هيئات الإقراض وفقا للمبادئ الموضوعة من طرف المجلس الوطني للقرض.

نلاحظ من خلال الإصلاحات السالفة الذكر أنها غير صالحة لعدم تحقيقها لنتائج مهمة: لم تسمح للمصارف من تحسين و ساطتها المالية، و لا للمؤسسات العمومية الاقتصادية من تحسين إنتاجيتها.

و مما تجدر الإشارة إليه هو أن قانون سنة 1988 ترجم توجه الحكومة إلى اقتصاد السوق إذ قام المشرع بفتح واسع للقطاع المصرفي على الاستثمارات الخاصة الوطنية و الأجنبية، هذا الانفتاح لاسيما نحو المستثمرين الأجبيين تمثل في إنشاء مصارف، فروع و مكاتب التمثيل لأكبر المصارف الأجنبية (Arab) (BNP Paribas – Société générale)، و المؤسسات المالية الأجنبية (Arab) (leasing corporation – Cétélem algérie).

❖ النظام المصرفي الجزائري تحت وطأة قانون النقد و القرض (90-10):

إن إصدار القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد و القرض يمثل منعطفًا حاسمًا فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم. أما عن المعايير المحددة من خلاله فهي انفتاح النشاط المصرفي على رأس المال الخاص الوطني والأجنبي كذلك، وتحرير تحديد نسبة الفائدة المصرفية من قبل المصارف دون تدخل الدولة

وضع قانون النقد و القرض النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية.

وقد تضمن النقاط التالية: (بلعزوز بن علي، 2004، ص8)

- ✓ منح استقلالية للمصرف المركزي الذي أصبح يسمى " مصرف الجزائر " و اعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة و توجيه السياسة النقدية في الدولة، إلى جانب إعادة تنظيمه و ذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير المصرف و إدارته و مراقبته.
- ✓ تعديل مهام المصارف العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني و ذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي و تشجيع المصارف على تقديم منتجات و خدمات مصرفية جديدة و دخول الأسواق المالية و مواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني و الأجنبي.
- ✓ تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية و تمويل الاقتصاد الوطني، و فتحه أمام المصارف الخاصة و المصارف الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة.

❖ المبادئ العامة لقانون النقد و القرض: (الطاهر لطرش، 2007، ص ص: 196-199)

- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية.
 - الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة.
 - وضع نظام مصرفي على مستويين.
 - الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الائتمان.
- إن تعتبر التغييرات التي مست النظام المصرفي الجزائري من خلال قانون النقد و القرض جذرية و ذلك لما تحتويه من قواعد و مبادئ تتماشى و خصوصيات اقتصاد السوق الذي يسير عليه الاقتصاد الجزائري، و على أساسه تم إدخال تعديلات مهمة خاصة بعد فتح المجال للقطاع الخاص حيث تم إنشاء العديد من المصارف و المؤسسات المالية، و نذكر على سبيل المثال، مصرف البركة، الخليفة مصرف، المصرف الاتحادي، المصرف التجاري و الصناعي، سيتي مصرف و القرض الليوني...إلخ.

و بعد 10 سنوات من ذلك تم سن الأمر (01/01) المتمم والمعدل لبعض أحكام مواد القانون (10-90) و المتعلقة عموماً بإدارة و مراقبة مصرف الجزائر حيث صدر في فيفري سنة 2001.

ثم بعد ذلك القانون الصادر بعد فضيحة الخليفة مصرف و المصرف التجاري و الصناعي الجزائري BCIA، حيث صدر الأمر (11-03) المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد و القرض، الذي أبقى على الأنظمة المتخذة في إطار القانون رقم (10-90) سارية المفعول و ألغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر و التي وردت في قانون (10-90).

وقد تعززت التشريعية الجديدة بوضع العديد من الأنظمة فيما بعد من أجل تدارك النقص و نقاط الضعف التي تمت معاينتها، فمثلاً بعد النظام رقم 04-08 المؤرخ في ديسمبر 2008 الذي رفع بصفة جوهريّة رأس المال الأدنى للمصارف و المؤسسات المالية، جاء النظام رقم 03-09 المؤرخ في ماي 2009 و المتضمن القواعد العامة الخاصة بشروط المصارف و المتعلقة بالمخاطر على المنتجات المالية، ثم الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003، الذي وضع الإطار القانوني القاضي بتنظيم القطاع المصرفي في الجزائر وتقوية الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لمصرف الجزائر، خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي .

ومن أهم مبادئ هذا القانون طبعاً والخاص بالمساهمات الخاصة في المصارف نذكر على سبيل المثال لا الحصر. (الجريدة الرسمية، العدد 50، ص 11)

1- لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في المصارف والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة، تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال، ويمكن أن يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء.

2- تملك الدولة سهماً نوعياً في رأس مال المصارف والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة يخول لها بموجبه الحق في أن تمثل أجهزة الشركة، دون الحق في التصويت.

3- تملك الدولة الحق في الشفعة عن كل تنازل من أسهم وسندات مماثلة لكل مصرف أو مؤسسة مالية.

4- يعتبر كل تنازل عن أسهم وسندات مشابهة لم يتم على مستوى التراب الوطني وطبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما، لاغياً وعديم الأثر.

5- لا يرخّص للمساهمين في المصارف والمؤسسات المالية برهن أسهمهم وسنداتهم المشابهة . .

ثم بعد ذلك إصدار القانون 02-11 المؤرخ في 23 فيفري 2011 الذي تضمن اعتماد مؤسسة مالية " الشركة الوطنية للإيجار المالي - شركة أسهم - بصفة مؤسسة مالية" (الجريدة الرسمية, العدد 17, ص 53).

من خلال العرض السابق يتضح جليا أن السلطات العمومية قد قطعت شوطا كبيرا في مجال الإصلاحات من خلال إعادة هيكلة الأطر المؤسساتية و القانونية للنظام المصرفي، لكن مازال هذا النظام يواجه الكثير من التحديات لاسيما حاليا بعد موجة التطورات المالية العالمية التي يعيشها منذ العقدين الأخيرين للألفية السابقة (إفرازات العولمة المالية و تحرير الأسواق الدولية).

و هو ما يتطلب البحث عن إستراتيجية محكمة تساعد على:

- ❖ مواجهة المنافسة المصرفية العالمية.
 - ❖ التوسع في الأنشطة الاستثمارية.
 - ❖ تقديم أنشطة تمويلية حديثة.
 - ❖ ترشيد الإنفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية.
 - ❖ تأسيس شركات رأس مال المخاطر.
 - ❖ الاتجاه نحو الاندماج المصرفي للاستفادة من مزايا الحجم...الخ.
- 2-2- المصارف الخاصة في الجزائر:**

بعد إفلاس المصرفين الخاصين (الخليفة مصرف و المصرف الصناعي التجاري) سنة 2003، أصبحت المصارف العمومية مسيطرة تماما وبلا منازع على السوق المصرفية الجزائرية، نتيجة لفقدان الثقة في القطاع المصرفي الخاص الوطني و الأجنبي.

يقدر عدد المصارف والمؤسسات المالية في جانفي سنة 2012 بـ 27 مصرفا ومؤسسة مالية بعد دخول مصرفين جديدين في النشاط المصرفي سنة 2008، واعتماد مؤسسة مالية جديدة نهاية سنة 2011، وعموما تتوزع الهيئات المصرفية و المؤسسات المالية حسب الجريدة الرسمية المنشورة في 21 مارس 2012 كما يلي:

- 06 مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير.
- تعاونية تأمين واحدة معتمدة لإجراء العمليات المصرفية.
- أربعة عشر (14) مصرفا خاصا من بينها مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة.
- ثلاث (03) مؤسسات مالية من بينها اثنتان (02) عموميتان.
- ثلاث (03) شركات خاصة للاعتماد الايجاري.

و لازالت المصارف العمومية مهيمنة على حصة نسبية معتبرة من إجمالي الأصول تقدر بـ 89%، و تمتلك شبكة واسعة من الوكالات تقدر بـ 1072 وكالة، أما حصة المصارف الخاصة فهي لا تتجاوز نسبة 11% من إجمالي الأصول المصرفية، إذ تمتلك المصارف الخاصة و المؤسسات المالية 252 وكالة.(ومن خلال الملحق رقم 02 سنذكر قائمة المصارف الخاصة في الجزائر).

أولاً- بعض مؤشرات الأداء للمصارف الخاصة في الجزائر للفترة الأخيرة (2010-2008):

1 - مرد ودية المصارف:

من خلال تقرير 2010 للمصرف الجزائري، المصارف العمومية (بما فيها صندوق الادخار) قدمت 89% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، 83% من الشبكة المصرفية الوطنية و 70.5% من إجمالي المنتجات المصرفية.

الجدول رقم 01: مؤشرات المردودية بالمصارف العمومية والخاصة خلال الفترة (2010-2008)

التعيين	2008	2009	2010
المصارف العمومية بما فيها صندوق الادخار			
ROE ^(*) <مردودية رأس المال>	%25.01	%27.41	%22.70
ROE <قبل المؤنات>	%33.26	%27.41	%22.70
ROA ^{**} <مرد ودية الأصول>	%0.99	%1.33	%1.25
*** الرافعة المالية	25	21	18
معدل تغطية المنتوجات للمصارف	%60.03	%57	%53.12
المصارف الخاصة			
ROE <مردودية رأس المال >	%28.60	%21.84	%16.79
ROE <قبل المؤنات >	%30.43	%22.58	%18.38
ROE مردودية الأصول	%3.27	%3.28	%3.49
الرافعة المالية	8	5	5
معدل تغطية المنتوجات للمصارف	%61.37	%64.43	%52.40

المصدر: دليل المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر - 2012 - KPMG

ROE^(*) (مردودية رأس المال) النتيجة/متوسط الأموال الخاصة.

ROA^(**) (مردودية الأصول) النتيجة/متوسط إجمالي الميزانية.

*** (الرافعة المالية) متوسط إجمالي الأصول/ متوسط الأموال الخاصة.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن مردودية رأس المال (ROE) شهدت انخفاضا متواصلا بالنسبة للمصارف الخاصة خلال الفترة (2008-2010) وذلك بانخفاض يقدر تقريبا بـ 25,60% سنة 2008 إلى 16,79% سنة 2010، يرتبط انخفاض نسبة مردودية الأموال الخاصة للمصارف الخاصة بانخفاض رافعتها المالية التي انتقلت من 8 سنة 2008 إلى 5 سنة 2010، وعليه يظهر أن ارتفاع الأموال الخاصة أكثر أهمية من ارتفاع حجم نشاطها وهو ما يفسر من خلال الارتفاع في مردودية الأصول التي ارتفعت من 3,27% سنة 2008 إلى 3,49% سنة 2010، وخير دليل على اتجاه المصارف الخاصة إلى رفع أموالها الخاصة هو نسبة الملاءة التي انتقلت من 22,11% في 2009 إلى 23,31% سنة 2010.

2 - مردودية الأصول:

يتضح من خلال الجدول أدناه أن مردودية النظام المصرفي تعتبر مرضية سواء بالنسبة للمصارف العمومية أو الخاصة، تجسدت مردودية المصارف الخاصة في الزيادة شبه الكلية للأرصدة الوسيطة لتسيير، و ذلك تبعا للتطور الايجابي لأنشطتها في الوساطة و خارج الوساطة. إذ بلغ الارتفاع في عائد أصولها 3,49% في 2010 مقابل 3,28% في 2009. أما بالنسبة للمصارف العمومية فقد انخفض عائد الأصول بشكل طفيف ليبلغ 1,25% في 2010 مقابل 1,33% في 2009، و ذلك بسبب الحجم الهام لعملياتها مع مصرف الجزائر و التي تكتسب من خلالها فوائد أضعف، أما فيما يخص مردودية الأموال الخاصة للمصارف فقد انخفضت سواء بالنسبة للمصارف العمومية أو الخاصة وهو انخفاض راجع إلى الزيادة الهامة في أموالها الخاصة أي رأسمال مضاف إليه الاحتياطات الناتجة عن تجميع أرباح السنوات السابقة.

الجدول رقم 02: عائد أصول المصارف العمومية والخاصة خلال الفترة (2007 - 2010)

التعيين	2007	2008	2009	2010
المصارف العمومية بما فيها صندوق الادخار				
أ-ROA	0.875%	0.99%	1.33%	1.25%
ب-الهامش المصرفي	2.61%	2.47%	2.41%	2.30%
1-هامش الوساطة	1.91%	1.82%	1.72%	1.68%

2-هامش خارج الوساطة	%0.70	%0.65	%0.69	%0.62
3-هامش الربح	%33.39	%40.07	%55.15	%54.45
المصارف الخاصة				
أ-ROA	%3.21	%3.27	%3.28	%3.49
ب-هامش المصرفي	%7.01	%7.73	%7.45	%7.19
1-هامش الوساطة	%4.56	%4.52	%4.50	%4.06
2-هامش خارج الوساطة	%5.45	%3.21	%2.95	%3.13
3-هامش الربح	%45.83	%42.31	%44.02	%48.48

المصدر: دليل المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر - 2012 - KPMG

3- الهامش المصرفي:

عرف الهامش المصرفي بالمصارف العمومية والخاصة تطورا متناظرا لكليهما خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 03 : هامش الوساطة بالمصارف العمومية والخاصة خلال الفترة (2008 - 2010)

التعيين	2008	2009	2010
المصارف العمومية بما فيها صندوق الادخار			
هامش الوساطة	%100	%100	%100
العمليات مع المؤسسات المالية	%25.00	%15.32	%13.04
العمليات مع الزبائن			
القروض	%49.99	%68.11	%67.00
الاعتماد الإيجاري	--	--	--
سندات و أوراق أخرى			
ذات عائد ثابت	%23.88	%15.69	%18.38
ذات عائد متغير	%1.12	%0.97	%1.64
فوائد أخرى و منتجات مشابهة	%0.01	-%0.09	-%0.07
نشاط المصارف الخاصة			
هامش الوساطة	%100	%100	%100
العمليات مع المؤسسات المالية	%7.17	%8.31	%8.48
العمليات مع الزبائن			
القروض	%69.74	%73.62	%82.28
اعتماد إيجاري	%14.28	%9.26	%1.50
سندات و أوراق أخرى			
ذات عائد ثابت	%0.12	%0.21	%0.60
ذات عائد متغير	%0.02	%0.41	%0.00
فوائد أخرى و منتجات مشابهة	%8.67	%8.19	%7.14

المصدر: دليل المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر - 2012 - KPMG

نشاط الزبائن يبقى مسيطر تبعاً لتفاسير مصرف الجزائر، "سيطرة العمليات مع الزبائن في هامش الوساطة للمصارف الخاصة، أكثر إكساباً من العمليات مع المؤسسات المالية أو مستوى نسبياً مرتفع، بالرغم من الانخفاض التدريجي للديون الغير ناجعة في أصول المصارف العمومية تشرح المستوى الغير متساوي للهوامش المصرفية بين مجموعتي المصارف.

ثانياً - معوقات المصارف الخاصة و العمومية في الجزائر:

• تعد المصارف الجزائرية من أضعف مصارف القارة الإفريقية بالرغم من وجود 5 مصارف جزائرية من بين أكبر 25 مصرف في القارة الإفريقية، إلا أن عدد المصارف الجزائرية يبقى متواضعاً جداً بين أفضل 40 مصرفاً في تصنيف مصارف منطقة شمال إفريقيا، التي سيطرت عليها المصارف المغربية و التونسية و المصرية، قال عبد الرحمن بن خالفة " التصنيف الخاص بأهم 100 مصرف في القارة الإفريقية الصادر في شهر سبتمبر الماضي، شمل 12 مصرفاً مصرياً و 9 مصارف تونسية و 8 مصارف مغربية في مقابل 7 مصارف جزائرية فقط و 4 ليبية" يرجع ذلك حسبته إلى "التخلف الذي تعانيه المصارف الجزائرية نتيجة رداءة الخدمات، و تواضع مستويات الاستثمار و ضآلة رأس مال تلك المصارف".

• تعود نسبة 100% للمصارف العمومية إلى ملكية الدولة، إذ تسيطر المصارف العمومية على 90% من الساحة المالية، مع تواضع حصة القطاع المصرفي الخاص الذي تلقى ضربة قوية سنة 2010 مع البنود الجديدة التي تضمنها قانون الموازنة التكميلي.

• يشير مصرف الجزائر المركزي إلى أن الساحة المالية الجزائرية تتكون من 6 مصارف عمومية و 14 مصرفاً خاصاً أجنبياً، و يؤكد على ضرورة عدم الخلط بين عدد المصارف الخاصة، و قوة حضورها في الساحة المالية على اعتبار أن 90% من القروض الموجهة للاقتصاد مصدرها المصارف العمومية، مع الإشارة إلى أن 100% من شركات القطاع العام و 77% من شركات القطاع الخاص تلجأ إلى جهة واحدة عندما تحتاج إلى القروض و هي المصارف العمومية علماً أن مصرف الجزائر الخارجي لوحده يمتلك 39% من أصول مصارف القطاع العمومي.

• إن مساهمة مصارف القطاع الخاص الـ14 في تمويل الاقتصاد الجزائري لا تتعدى نسبة 10% و هو ما دفع الحكومة الجزائرية إلى مراجعة طريقة تعاملها مع هذه المؤسسات التي تركز أغلبية عملياتها على تمويل عمليات الاستيراد، كما لا تشغل مصارف القطاع الخاص سوى 6 آلاف شخص من إجمالي 35 ألف وظيفة في قطاع المصارف.

• إن أغلبية المصارف لا تزال تحبذ تمويل عمليات الاستيراد على حساب تمويل عمليات الاستثمار، التي تتطلب وقتاً طويلاً لتحصيل أرباح و عائدات عادة ما تكون أقل من أرباح تمويل عمليات التجارة الخارجية و في زمن قصير.

• رغم الفرص الهائلة التي تتوفر للمصارف الجزائرية العمومية و الخاصة في مجال الاستثمار، إلا أنها تواصل الامتناع عن المخاطرة و الاكتفاء بعمليات بسيطة، مثل تمويل الواردات و الابتعاد قدر الإمكان عن مصاحبة مؤسسات القطاع الخاص في عمليات التوسع، أو مصاحبة عمليات إنشاء مقاولات جديدة.

2-3- تحديات النظام المصرفي الجزائري:

إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية النظام المصرفي لأية دولة، و مدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة، ومن هنا تتضح ضرورة تأهيل النظام المصرفي الجزائري من أجل مواكبة التغيرات الجذرية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري في تحوله إلى اقتصاد السوق.

إلا أنه في واقع الأمر لا يزال هذا النظام بعيدا كل البعد عن مواكبة التطورات المالية العالمية لمواجهة المنافسة ويتضح ذلك خاصة من خلال غياب الفعالية المالية و الاقتصادية للمنظومة المصرفية (saleh selmani,2004, page2) إذ أن ارتفاع تكاليف الخدمات المقدمة من قبل المصارف الجزائرية وقلة المعلومات التي تقدمها للزبائن يجعلها بمنأى عن التطور المالي المصرفي و يظهر ذلك من خلال :

- ✓ انعدام المنافسة الحقيقية في الساحة المصرفية لاحتكارها من قبل المصارف العمومية .
 - ✓ التأخر التكنولوجي الذي تعانيه المنظومة المصرفية.
 - ✓ العجز الكبير في مراقبة و تدقيق الحسابات الداخلية.
- أما عن الفعالية الاقتصادية فهي تتجلى في قدرة المنظومة المصرفية على تسيير نظام الدفع و توزيع الموارد توزيعا يتم من خلاله تحقيق ضمان الملائمة بين احتياجات السيولة و الربحية و العائد. وفي هذا الصدد تعاني المصارف الجزائرية ضعفا شديدا في تعبئة الموارد.

لذلك فالمنظومة المصرفية الجزائرية تحت جملة من التحديات نذكرها فيما يلي: (علي بوعمامة، ص ص: 183-184).

أولاً- التحديات الداخلية:

- صغر حجم المصارف: لا تزال المصارف الجزائرية بالرغم من كل الإجراءات التي اتخذتها في زيادة أصولها و رؤوس أموالها تعاني من صغر أحجامها مقارنة بالمصارف العربية و الأجنبية بصفة عامة.
- التركيز في نصيب المصارف: يستحوذ عدد قليل من المصارف على مجمل الأصول المصرفية، حيث تمتلك المصارف التجارية أكثر من 95% من إجمالي الأصول، وهو ما يكبح المنافسة.

- هيكل ملكية المصارف: يتسم هيكل ملكية النظام المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي، تصاحبه سيطرة هذا القطاع على إدارة و عمليات المصارف.
- ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة.
- علاقة المصارف بالمؤسسات العمومية : يبقى أداء المؤسسات العمومية بعيدا عن معايير التسيير الفعال الهادف إلى تحقيق الربحية و المردودية.
- القيود المحاسبية و التنظيمية : منها عدم ملائمة المخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالمصارف في تغطية الحسابات و طرق معالجة العمليات المصرفية.

ثانيا - التحديات الخارجية :

نظرا لتلك التطورات السريعة و المتلاحقة التي يعيشها المحيط الدولي فإن النظام المصرفي الجزائري أمام جملة من التحديات نوجزها في الآتي :

- عولمة الخدمات المالية و المصرفية.
- ظاهرة اندماج الأسواق الدولية.
- تأثر المصارف ذات الكفاءة المتدنية و التكاليف التشغيلية المرتفعة و التي تقدم خدمات غير تنافسية مع ما تقدمه المصارف الأجنبية.
- تحديات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات .
- التزام المصارف العالمية بالاتفاقيات الدولية مثل نسبة الملاءة المصرفية (معيار كفاية رأس المال).

- دخول مؤسسات وشركات مالية تعمل على نطاق السوق العالمية من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الجديدة.

كل هذه التحديات و غيرها تجعل من الخصخصة إستراتيجية مهمة للنظام المصرفي الجزائري من أجل رفع كفاءته و تأهيله للقيام بدور الصيرفة الشاملة ذات الخدمات المتنوعة.

الاستنتاجات :

في خضم المستجدات و المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة وما يحمله القرن الحالي من تحديات صعبة للمصارف، سادت سمات جديدة ومعاصرة في العمل المصرفي أبرزها اتجاه المصارف إلى تبني الخصخصة كأحد أنجح السبل لمواجهة المنافسة المحتدمة في الساحة المصرفية العالمية.

- لقيت عملية خصخصة المصارف في بعض الدول العربية صداها إذ ارتقت المصارف في تلك الدول إلى درجات عالية من التقدم والتطور.

- يظل القطاع المصرفي الخاص في الجزائر يحتل حجما صغيرا جدا مقارنة بالقطاع العام الذي يسيطر بصورة كلية على المنظومة المصرفية الجزائرية.
 - الغياب النهائي للمنافسة المصرفية الجزائرية مما جعل الخدمات المقدمة لاتزال في صورتها الأولى: تقديم القروض لأصحاب العجز المالي واستقطاب الودائع من أصحاب الوفورات المالية.
 - لم تتم إلى يومنا هذا عملية خصخصة مصرف واحد على الأقل بالرغم من انتهاج سياسة اقتصاد السوق منذ سنة 1991.
 - ضعف الأداء المصرفي الجزائري جعل من المنظومة المصرفية الجزائرية بعيدة كل البعد عن الأهداف المنوطة بها لاسيما المتعلقة بعملية تمويل التنمية الاقتصادية.
- فقد أصبح من الضروري على النظام المصرفي الجزائري بعد دخوله ضمن اقتصاد السوق تبني سياسة الخصخصة كأحد الخيارات من أجل الحفاظ على مكانته في الساحة المصرفية العالمية أمام هذه المنافسة القوية، إذ تبني سياسة الخصخصة بإمكانه أن يؤدي إلى :
- زيادة القدرة على المنافسة في إطار تحرير الخدمات المصرفية.
 - تؤدي الخصخصة إلى معالجة ضعف و نقص الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالملكية العامة للمؤسسات المصرفية، و تساعد أيضا في معالجة العجز في الموازنة العامة و ميزان المدفوعات.
 - تحسين نوعية الخدمة المصرفية المقدمة من خلال تعزيز المنافسة في السوق المصرفية.
 - تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في التنمية الاقتصادية .

توصيات الدراسة :

- ضرورة مواصلة واستمرارية إصلاح النظام المصرفي الجزائري بما يتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق.
- دراسة تحليلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري و الوضع المالي، تحت شروط و ضوابط و دراسات تحكم نمط الملكية المتوقع، وإعداد سيناريو لتوقع أثر و تأثير عملية الخصخصة.
- تفعيل عملية المنافسة في السوق المصرفي من أجل زيادة كفاءة وتحسين أداء الخدمات المصرفية.

المراجع :

- منير إبراهيم الهندي، أساليب و طرق خوصصة المشروعات العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، إدارة البحوث و الدراسات، القاهرة، مصر، 1995.
- مصطفى محمد عبد الله، التصحيحات الهيكلية و التحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

- محسن أحمد الخضيرى، خصخصة المصارف والمصارف، مقدمة في علم إدارة التوازنات الاقتصادية، القاهرة، 2009.
- فالح أبو عامرية، الخصخصة و تأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة، عمان، 2008.
- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات المصارف، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001.
- طارق عبد العال حماد، اندماج و خصخصة المصارف الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- جمال محمود الكردي، التنظيم القانوني للخصخصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
- المرسي السيد حجازي، الخصخصة إعادة ترتيب دور الدولة و دور القطاع الخاص، بدون سنة نشر.
- أ.د. رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2004.
- أ.د. محمد محمود يوسف، إعادة هيكلة وخصخصة المؤسسات المالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، 2007.
- مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، النظام المصرفي بعد الإصلاحات، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، يوم 21/20 أبريل 2004، بشار، الجزائر.
- علي بوعمامة، اندماج وخصخصة المصارف، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006.
- يوسف مسعداوي، النظام المصرفي الجزائري ونظيره في تونس والمغرب، دراسة مقارنة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 36، 2008، بدون صفحة. على الموقع: www.ulum.nl تم الإطلاع عليه في: 20/03/2012.
- بلعوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق، جامعة تلمسان، أيام: 30/29 أبريل 2004.
- سامي عفيفي حاتم، الخبرة الدولية في الخصخصة، دار العلم للطباعة، القاهرة، 1994.
- القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت سنة 1986 المتعلق بالمصارف و القرض.
- المواد: (07/03/02) من القانون رقم 88-06، الصادر في 12 جانفي 1988، المعدل والمتمم لقانون 86-12، والمتعلق بالمصرف والقرض.
- الطاهر لطرش، تقنيات المصارف، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، 2007.
- الجريدة الرسمية، العدد 02/13 أبريل 1988.
- الجريدة الرسمية، العدد 50، ص 11، 01 سبتمبر 2010.
- الجريدة الرسمية، العدد 17، ص 53، 20 مارس 2011.
- الجريدة الرسمية، العدد 16، ص 35، 21 مارس 2012.
- salah selimani, « carte bancaire : l'Algérie à la traîne el – watan, 22 juin 2004 en ligne : www.algeria-dz.com/article 83. visite le: 20/03/2012.
- Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, édition 2012, kpmg.dz, pp, 9-13.
- Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, édition 2012, kpmg.dz, pp, 27-29.
- Loi n° 88-01 du 12 janvier 1988 relative à l'orientation des entreprises publiques économiques.
- Loi n° 88-06 du 12 janvier 1988 modifiant et complétant la loi n° 86-12 du 19 août 1986 relative au régime des banques et du crédit.
- Loi n° 90-10 du 14 avril 1990 relative à la monnaie et au crédit.
- جمعية المصارف الأردن، تطور القطاع المصرفي الأردني، 2000 – 2010. على الموقع: تم الإطلاع عليه: 2012/10/10.

WWW.ABJ.ORG.JO

- جمعية المصارف الأردن، التقرير السنوي، تم الإطلاع عليه: WwW.ABJ.ORG.JO.2012/10/10

- مغاوري شلي، مملك سر المصارف العربية: على الموقع: تم الإطلاع عليه: 2012/10/10. [in www.islameonline.net [on line

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (01):

قروض التسهيل الهيكلي للبلدان الاعضاء في صندوق النقد العربي						
الف دينار عربي محاسبي						
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003
البلد						
الأردن	3910	—	—	5214	—	—
اليمن	11113	—	—	—	—	—
الجزائر	—	30605	—	—	—	—
المغرب	—	10878	—	14504	—	11100
تونس	—	5072	—	6762	—	—
لبنان	—	—	3601	—	—	—
مصر	—	—	23153	—	30870	—
جيبوتي	—	—	—	—	420	—
المجموع	15023	46555	26754	26480	31290	11100

المصدر:- صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، ابو ظبي، 2003، ص 69.

الملحق رقم (02):

قائمة المصارف الخاصة والمؤسسات المالية في الجزائر:

- مصرف الجزائر الخارجي (Banque Extérieure d'Algérie)
- المصرف الوطني الجزائري (Banque Nationale d'Algérie)
- القرض الشعبي الجزائري (Crédit Populaire d'Algérie)
- مصرف التنمية المحلية (Banque De Développement Local)
- مصرف الفلاحة والتنمية الريفية (Banque de L'Agriculture et du Développement Rural)
- الصندوق الوطني للادخار والاحتياط (Banque) Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance
- مصرف البركة الجزائر (Al-Baraka Bank Algérie) (مصرف)
- سيتي مصرف الجزائر (Citibank Algérie)
- المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (Arab Banking Corporation-Algeria (ABC-Algeria)
- ناتيكسيس الجزائر (Natixis Algérie)
- سوسيتي جنرال الجزائر (Société Générale Algérie)
- المصرف العربي- الجزائر - "فرع مصرف" Arab Bank PLC-Algeria « succursale de banque »
- مصرف بريباس-الجزائر (BNP Paribas Al Djazaïr)
- قوف مصرف الجزائر (Gulf Bank Algeria)
- مصرف الثقة الجزائر (Trust Bank Algeria)
- مصرف الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر (The Housing Bank for Trade and Finance-Algeria)
- المصرف الفرنسي الجزائري (Fransabank El-Djazaïr SPA)
- كاليون الجزائر (Calyon Algérie)
- مصرف السلام-الجزائر (Al-Salam Bank-Algeria)
- إتش . إس . بي . سي . الجزائر (فرع مصرف) HSBC Algérie (Succursale)
- 2- قائمة المؤسسات المالية :
- شركة إعادة التمويل الرهنى (Société de Refinancement hypothécaire)
- الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف ش.م.ا.ت.ش.أ.
- « Sofinance - SPA - Société financière d'investissement, de participation et de placement - SPA »
- الشركة العربية للايجار المالي (Arab Leasing Corporation)
- المغاربية للايجار المالي - الجزائر (Maghreb Leasing Algérie)
- سيتيلام الجزائر (Cétélem Algérie)
- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (مؤسسة مالية)
- Caisse nationale de mutualité agricole «Etablissement financier»
- Société nationale de Leasing – SPA.(الشركة الوطنية للايجار المالي – شركة أسهم -

The Scientific Journal of ARAB ACADEMY I N DENNARK

Managing Editor
Prof. Dr. Walid Al-Hayali
Editorial Secertary
Ass. Prof. Dr. Hassan Al-Sudany

Board of Editors
Ass. Prof. Dr.Kadum ALaddly
Ass. Prof. Dr.Mohammed Falhy
Ass. Prof. Dr. Lutfi Hatem
Ass. Prof. Dr. Thair Alathari
Dr. Aseel Al-Amiri

Address: The Arab Academy in Denmark
kobbelvænget 72 B, st
2700brønshøj
Denmark

Website : www.ao-academy.org
E-mail: ao-academy@yahoo.com